مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد10العدد01- جوان 2023

OEB Univ. Publish.

أثر تغير سعر الصرف على الاستراتيجية المالية للمؤسسة – دراسة حالة

The Impact of Exchange Rates Changes on Company's Financial Strategy – A Case Study

لفايدة عبد الله [1]، عزيزي نذير[2]، لحمادي أكرم [3]*

[1] مخبر الدراسات والبحوث التسويقية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02،
abdellah.lefaida@univ-constantine2.dz
[2] مخبر الدراسات والبحوث التسويقية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02،
nadir.azizi@univ-constantine2.dz
[3] مخبر الدراسات والبحوث التسويقية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02،
akram.lahmadi@univ-constantine2.dz

تاريخ التسليم:26-1-2023 تاريخ التقييم: 02-02-2023 تاريخ القبول:10-4-2023

الملخص

تهدف الدراسة إلى الوقوف على أثر تغير سعر الصرف على الاستراتيجية المالية للمؤسسة ولتحقيق هذا الهدف، تم الاعتماد على أسلوب تحليلي يتمثل في معالجة وتحليل بيانات المؤسسة محل الدراسة التطبيقية المتمثلة في تقاريرها المالية لفترة زمنية وتبيين العلاقة السببية بين تغير سعر الصرف والتقارير المالية كونها وسيلة للإفصاح عن الاستراتيجية المالية للمؤسسة.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تصب في مجملها بوجود علاقة تأثير طردية ذات دلالة احصائية بين التقارير المالية التي تتعرض لتغيرات يومية لسعر الصرف والتي تؤثر مباشرة على النتيجة اما بالزيادة او النقصان وكذا تبني استراتيجية مالية مناسبة للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: نظام سعر الصرف، تغير سعر الصرف، الاستراتيجية المالية، التقارير المالية.

Abstract

This study aims to determine the impact of the exchange rate changes on the financial strategy of companies. To achieve this goal, an analytical method was applied to process and analyze the data of the company under study based on her financial reports for a period in order to demonstrate the causal relationship between the exchange rate changes and financial reports as a means of disclosure on the financial strategy of the company.

The study reached a set of results that flow in its entirety with the existence of a statistically significant direct effect relationship between the financial reports that are exposed to daily changes in the exchange rate, which directly affect the result by either increase or decrease, as well as the adoption of an appropriate financial strategy for the company.

Keywords: Eexchange rate system, Exchange rate change, Financial strategy, Financial reports.

***المؤلف المراسل: لحمادي أكرم، الإيميل: akram.lahmadi@univ-constantine2.dz**

1. مقدمة

تُعد المؤسسة الاقتصادية اللبنة الأساسية في التركيب الاقتصادي للدولة فهي تساهم في نمو الدخل الوطني، وتسعى الى تحقيق أكبر كفاءة انتاجية ممكنة، وتساهم في بناء قيمة مضافة ترتبط مع أهداف المؤسسة. وتتعرض المؤسسة بحكم عملها لعدد من المخاطر والمتغيرات الأمر الذي يحتم على مؤسسيها ايجاد الوسائل التمويلية الأنسب التي تتضمن البقاء والاستمرار. وعلى حد تعبير "ألفرد تشاندلر"، أول منظر لاستراتيجية الأعمال، تحديد الأهداف والغايات الأساسية طويلة المدى للمؤسسة واعتماد مسارات العمل وتخصيص المواد اللازمة لتلك الأهداف ومن ثم يكون نجاح المؤسسة على المدى الطويل، بتحقيق أعلى العوائد عند مستوى مخاطرة مقبول.

يُعد سعر الصرف والتقلبات المصاحبة له أحد المؤشرات الاقتصادية والمالية الهامة التي توليها المؤسسة اهتمام خاص، ووجود أكثر من عملة للتداول يؤدي حتما الى وجود تغيرات في اسعار صرف العملات ما يخلق عدة مشاكل للمؤسسة، حيث تجد نفسها محتارة في اختيار سعر الصرف الذي يتم اعتماده في عملية الترجمة وكذا تأثير فروق الصرف على التقارير المالية، ومن ثم يمكن اتخاذ قرارات ملائمة.

نَتطلع من خلال هذه الدراسة لقياس أثر تغير سعر الصرف على استراتيجية المؤسسة، وتحديد كيفية معالجة المكاسب والخسائر التي تنتج عن تقلبات أسعار الصرف، وتقديم أهم الاجراءات والأسس التي يمكن الرجوع اليها لمعالجة هذا الأثر على التقارير المالية، التي بدورها تؤثر على النتيجة الاقتصادية للمؤسسة واستخلاص ما يمكن من استنتاجات لبناء توصيات عملية تكون في سبيل ارساء استراتيجية ملائمة للمؤسسة.

1.1 إشكالية الدراسة:

نظراً لكون أسعار الصرف لا تعرف الثبات، إذّ أنها تتغير كل يوم بل وقد تتغير كل لحظة وأخرى، فقد تقوم المؤسسة بإجراء عملية بالعملة الأجنبية بتاريخ معين، تتم التسوية في تاريخ لاحق، تقع المؤسسة في إشكالية اختيار سعر الصرف الذي يعتمد عليه لعملية التحويل تاريخ اجراء العملية أو تاريخ التسوية النهائية، ومن ثم اختيار سعر معين دون الأخر يكون له تأثير مباشر على التقارير المالية التي يتم اعدادها من خلال الفروقات سلبا وإيجابا التي تكون بين مختلف أسعار الصرف وعلى هذا الأساس يمكن طرح إشكالية البحث التالية:

ما هو أثر تغير سعر الصرف على الاستراتيجية المالية للمؤسسة؟

2.1 أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث الى الوصول الى الاهداف التالية:

- دراسة الإطار النظري لكل من سعر الصرف والنظريات المفسرة له؛
- معرفة العوامل المؤثرة في سعر الصرف وسياسات أسعار الصرف ومخاطرهُ؛
- توضيح تأثير تغيير الصرف على التقارير المالية للمؤسسة؛
- تحليل وتشخيص أثر تغير سعر الصرف على نتائج مؤسسة AZERTY بدراسة تطبيقية؛

3.1 أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال سعي المؤسسات الاقتصادية الى تعظيم أرباحها كونها تعتبر مؤشرا هاما خاصة لقياس نتائجها كفاءتها والاستغلال الأمثل لمواردها من جهة، ومن جهة ثانية يتجلى ويظهر تأثير تغيرات سعر الصرف على الاستراتيجية المالية، كونه موضوع مهم وجديد حيث نوضح من خلاله ونبين دور تحليل التقارير المالية في عملية التنبؤ ومعالجة المكاسب والخسائر الناتجة عن تغير في سعر الصرف وعلاقته بالاستراتيجية المالية للمؤسسة.

4.1 منهج الدراسة:

بالنظر لطبيعة الموضوع واجابةً على الاشكالية المطروحة، اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على المراجع والكتب من خلال التطرق الى الأدبيات النظرية في هذا الموضوع، أما في الجانب التطبيقي تم اعتماد تحليل يدرس العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة من خلال جمع التقارير بغية الوصول الى نتائج تبين العلاقة بين أثر تغير سعر الصرف على الاستراتيجية المالية للمؤسسة والتوصيات والتوجيهات الممكن تقديمها للمؤسسة محل الدراسة.

2. الإطار النظري لسعر الصرف

تكمن أهمية سعر الصرف في تحديد قوة العملة وتحقيق الاستقرار النسبي وأهميتهُ الدولية ومكانتهُ في التجارة الدولية، حيث تحظى بالقبول الدولي عند تسوية المعاملات الخارجية، من منطلق أن لكل دولة عملتها الخاصة بها، تبرز أهمية سعر الصرف في معالجة وسائل تعدد العملات، وطريقة التحويل فيما بينها في المعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية، حيث أن سعر الصرف ليس مجرد سعر يحدد بطريقة معينة بل يؤثر في النشاط الاقتصادي، ويتم وفق خصوصيات وتعقيدات لها بالغ الأثر على اقتصاديات الدول.

1.2 مفهوم وأنواع سعر الصرف:

تعددت التعاريف بالنسبة لمفهوم سعر الصرف، ويعرف على أنه: "بيع وشراء العملات الوطنية للبلد مقابل العملات الوطنية لبلد اخر". (رصيد، 2013، صفحة 23). كما يعرف سعر الصرف بأنه "سعر عملة بعملة أخرى وهو نسبة مبادلة عملتين، فأحد العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرة تعتبر ثمنا لها ". (بوخاري، 2010، صفحة 120). وفي تعريف أخر فإن سعر الصرف هو: "كمية العملة الوطنية المحلية التي يمكن التنازل عنها مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية من خلال تفاعل العرض والطلب على العملة الأجنبية مثل ما يتم تحديد سعر أي سلعة في السوق، كما يمثل سعر الصرف السعر الذي يتم به المبادلة بين عملتين مختلفتين وهو عدد الوحدات من العملة المحلية معبرا عنه بوحدات من العملة الأجنبية" (لحلوحي، 2014، صفحة 03).

هذا ويمكن النظر الى سعر الصرف من زاويتين:

من الزاوية الأولى: انه عدد الوحدات من النقد المحلي التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي (فخري نعمة، 2011) ويطلق على هذه الزاوية بالتسعير المباشر.

ومن الزاوية الثانية: ينظر إلى سعر الصرف على أنه عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمناً للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية (فخري نعمة، 2011). ما يُعرف بالتسعير غير المباشر.

وفيما يخص أنواع سعر الصرف، عادة يتم التميز بين عدة أنواع فيما يلي سنتعرض إلى أبرزها.

سعر الصرف الإسمي ويعرف على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية أو العكس، أي سعر عملة محلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية (بلقاسم، 2003). وسعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية، فهو يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية (قدي، 2003) إذ يقيس قدرة البلد على المنافسة كما يساهم في عملية اتخاذ القرارات. كما أن سعر الصرف الحقيقي يقيس معدل التضخم في البلد، حيث كلما كان الفرق بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الإسمي قليل كلما كان معدل التضخم منخفض (حامد، 2011). بينما يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، أي أن سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، ويدل سعر الصرف الفعلي على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لسلة من العملات خلال فترة زمنية (الزهراء وطرفاني، 2013). أما سعر الصرف الاسمي الحقيقي فهو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار

صرف ثنائية، وحتى يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد تجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل إلى أثر تغيرات الأسعار النسبية (الغالبي، 2011). وأخيراً، سعر الصرف التوازني هو السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية، فسعر الصرف التوازني مثل التوازن لأي سلعة مع السلع المتداولة في الأسواق الحرة في وجود المنافسة التامة، ويكون هذا السعر متزامن التوازن في ميزان المدفوعات (بلقاسم، 2003).

2.2 النظريات المفسرة لسعر الصرف

هناك عدة نظريات تفسر كيفية تحديد سعر الصرف ولعل أقدمها وأهمها نظرية تعادل القوة الشرائية، ويعتبر مفهوم تعادل القوى الشرائية أساسا هاما عند دراسة وتوقع تغيرات معدل الصرف، وإن كانت جذور نظرية تعادل القوى الشرائية تعود إلى القرن السادس عشر، حيث يعتبر اصطلاح تعادل القوى الشرائية من المفاهيم المهمة والمتكررة في مجال التمويل الدولي (Rosenberg, 1996,). هذا ويعتبر سعر الصرف لنظرية تعادل القوى الشرائية كقياس غير كامل لسعر الصرف التوازني للعملة، حيث تسمح الفروقات بالنسبة لسعر الصرف الخاص بتعادل القوة الشرائية بتقدير ما إذا كانت العملة مقيمة بشكل أعلى أو أقل بالنظر إلى تعادل القوة الشرائية (صحراوي، 2010).

النظرية الثانية هي نظرية تعادل معدلات الفائدة وفرضياتها، تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف من خلال عملية المراجحة بين أسواق رؤوس الأموال، وحسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم للأموال في دول يكون معدل الفائدة فيها أعلى من المعدل السائد في السوق المحلي، باعتبار الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الأجل (قدي، 2003).

أما النظرية الكمية، فحسب مصطفى (2010) تعود إلى الاقتصادي "ريكاردو" 1809 عندما لاحظ إقدام إنجلترا على تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني بمقدار 20 بالمائة من قيمته الاسمية وعلل ذلك الإجراء مقابلة الزيادة في كمية النقود المتداولة التي أدت إلى ارتفاع الأسعار المحلية، حيث كلما زادت كمية النقود المعروضة مع زيادة سرعة تداولها، انعكست على الزيادة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، وبتالي ارتفاع أسعار الصادرات، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات الوطنية ومنه انخفاض الطلب على العملة الوطنية وتدني سعر صرف العملة الوطنية، وفي حالة ما نقصت كمية النقود المعروضة وتراجعت سرعة تداولها، انعكس ذلك على انخفاض

المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، ومنه انخفاض نسبي لأسعار الصادرات مما يزيدها قوة في درجة منافستها الخارجية وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات الوطنية، ومنه زيادة الطلب على العملة الوطنية وبالتالي ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية.

النظرية التالية هي نظرية المرونة السعرية، يرى حراد (2012) أنه يمكن تفسير هذه النظرية من خلال زيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات، ما يخلق عجزاً في الميزان التجاري ويساهم في خفض سعر صرف العملة الوطنية اتجاه العملة الأجنبية في ظل سعر صرف مرن، مما يخفض في أسعار الصادرات اتجاه العالم الخارجي ويرفع في قيمة الواردات اتجاه المقيمين، وهذا يؤدي إلى ارتفاع في الصادرات وتراجع في الواردات على مستوى التوازن في الميزان التجاري، وأن سرعة تعديل سعر الصرف تعتمد على مدى استجابة الصادرات والواردات وهو ما يعرف بالمرونة السعرية لسعر الصرف.

وفيما يخص نظرية كفاءة السوق، فقد أبرزها بن الضب (2011) في تعريفهِ للسوق الكفء على أنهُ هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة في كافة الأوقات، فإذا ظهرت معلومات جديدة عن إحدى الشركات المتداول لأسهمها، تحرك سعر السهم بسرعة وبرشد في الاتجاه المناسب ليعكس أثر هذه المعلومات.

أما نظرية الأرصدة أو نظرية ميزان المدفوعات، تقوم على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغير، فإذا حقق ميزان مدفوعات الدولة فائضا، فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض في قيمتها الخارجية (موري، 2010).

وأخيراً، النظرية الإنتاجية لسعر الصرف حيث يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة، يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوة الإنتاجية لهذه الدولة، على اعتبار أن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية، فكلما زادت إنتاجية القطاعات المحلية كلما زادت معها حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار، ومنه الطلب على العملة المحلية وبالتالي تحسن سعر صرفها، ويحدث العكس تماما في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية، حيث يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس تكاليف الإنتاج إضافة إلى انخفاض الطلب على العملة المحلية مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة (سيدهم ، 2001).

3. الاستراتيجية المالية للمؤسسة

باعتبار أن المؤسسة تنشط في محيط متقلب ومعقد، فهي بحاجة لوضع خطط واستراتيجيات وتسهر على تنفيذها من اجل ضمان بقائها وحفاظها على أحسن مكانة بين المنافسين في السوق، هذا وتتميز الاستراتيجية بالمخاطرة وعدم التأكد من حركة المنافس فهي تبنى على التوقعات والتقديرات وبهذه الطريقة تصبح المؤسسة تتأثر وتؤثر في المحيط.

1.3 تعريف وأهمية الاستراتيجية المالية:

تعني الاستراتيجية المالية اختيار معايير اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وذلك لأنها تهدف لتوجيه بشكل قطعي ولمدة طويلة نشاطات وهياكل تنظيم المؤسسة. فعلى ضوئها يتم تحديد مستوى المبيعات والربح المراد بلوغهما، وذلك عن طريق تخصيص الموارد المالية للمشروعات المختلفة، فهذه الاستراتيجية تعكس الأولويات والتوقعات الخاصة بالمؤسسة فيما يخص الحصول على الأموال وعملية تخصيصها داخل المؤسسة، كما تقوم بتحديد الإطار العام الذي في حدوده يمكن اتخاذ أفضل القرارات المالية التي ستساعد المؤسسة على تنفيذ استراتيجيتها العامة، بالعمل على توفير التمويل اللازم بأقل تكلفة، مع تحقيق التوازن بين الأصول والخصوم (شلالي وقرومي، 2017).

وتكمن أهمية الاستراتيجية المالية في تعظيم القيمة المالية للمؤسسة، وهو الهدف الأسمى التي تسعى الى تحقيقه والمحافظة عليه، ومن هنا تبرز أهمية الاستراتيجية المالية للمؤسسة، كإطار عام موجه للعمل داخل المؤسسة، وتشكل أحد أهم الدعائم الأساسية للخطة الشاملة والرئيسية لتحقيق رسالتها وأهدافها. وفقا "لتوماس ويلن" و "دافيد هونجر": تفحص الاستراتيجية المالية الأثار المالية للخيارات الاستراتيجية على مستوى الشركات والأعمال وتحدد أفضل مسار مالي للعمل. كما يمكن ان توفر أيضا ميزة تنافسية من خلال انخفاض تكلفة الأموال والقدرة على زيادة رأس المال لدعم استراتيجية العمل، وتحاول الاستراتيجية المالية عادة تعظيم القيمة المالية للشركة وتوفير الميزة التنافسية (محمد، 2021).

3.2 علاقة التقارير المالية بالاستراتيجية المالية :

وبالحديث عن علاقة التقارير المالية بالاستراتيجية المالية للمؤسسة، فالتقارير المالية تعطي عملية تشخيص مالي للمؤسسة في دورة إنتاجية أو في خلال عدة دورات، وهي ذات أهمية كبيرة من حيث انها تسعى لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة والوقوف على المركز المالي من خلال تحديد نقاط القوة والضعف، وعلى أساسها يتم بناء الاستراتيجيات المالية للمؤسسة، ولها علاقة طردية فكلما

كانت التقارير المالية جيدة ودقيقة، كلما ساعدت في اتخاذ القرارات والتدابير الملائمة ووضع استراتيجية تلبي وتحقق الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها (إبراهيم الشريفات، 2010).

4. دراسة أثر تغير سعر الصرف على الاستراتيجية المالية لمؤسسة AZERTY:

بغية اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، قمنا بدراسة ميدانية في شركة AZERTY لتحليل التقارير المالية للفترة الممتدة من سنة 2011 الى سنة 2016، حيث حاولنا تشخيص الوضعية المالية لهذه المؤسسة، وقياس مدى تأثير تغير سعر الصرف وتقلبه في الفترة الممتدة من ابرام المعاملة الى تاريخ التسوية النهائية، وقياس ما يمثله من خطر وتهديد يلحق بالمؤسسة في جميع معاملاتها الأجنبية، وما يشكله أثر تغير سعر الصرف على الاستراتيجية المالية للمؤسسة.

1.4 لمحة عن مؤسسة AZERTY:

شركة AZERTY، يرجع تاريخ إنشاء هذه الشركة الى سنة 1997 م ببلدية الخروب ولاية قسنطينة، حيث قاموا المؤسسين بإنشاء شركة تضامن(SNC) ، بعدها تم تعديل القانون الأساسي للشركة لتصبح شركة ذات مسؤولية محدودة(SARL)

كان يقتصر نشاط الشركة على عملية استيراد وتوزيع المواد الصيدلانية، وفي سنة 2009 م، استطاعت الشركة دخول عالم الإنتاج، بالإضافة الى انتاج المواد الصيدلانية الجنيسة، كما قامت بإبرام عدة شراكات مع مخابر دولية ذات سمعة عالمية من أجل انتاج بموجب ترخيص لمنتجات على غرار المخابر GSK–BAUSCH–LOMB ET SERVIER تحوز الشركة على رأس مال اجتماعي يقارب (1.510.000.000 دج) مليار وخمس مئة وعشرة مليون دينار جزائري، وبتعداد (640) ست مئة وأربعون عامل، وبرقم أعمال قدره 6, 4 مليار دينار جزائري.

في الوقت الحالي، تقوم بالإنتاج من أجل اشباع حاجيات السوق الوطني من مختلف الأدوية، وتسعى الى تنمية الإنتاج المحلي من أجل القضاء على الاستيراد المباشر للمنتجات النهائية الموجهة لإعادة البيع.

بذل مسؤولي الشركة مجهودات جبارة في قطاع الاستثمار، من أجل الحصول على التكنولوجيا المتطورة واقتناء آلات ذات التقنية العالية من أجل الإنتاج حسب المعايير الدولية المطلوبة ما يعرف بممارسة التصنيع الجيد وبالتالي ضمان منتجات ذات جودة عالية لتلبية الحاجيات المتزايدة باستمرار في سوق الأدوية.

تعتمد المؤسسة على حد سواء في استراتيجيتها على أن تكون قوية ومتماسكة من أجل المشاركة بشكل كبير في تحقيق غايات السلطات العمومية، والعمل من أجل كسب دعمهم المتواصل من أجل نظام صحي وطني، وباعتبارها عنصر فعال في قطاع المواد الصيدلانية، حيث تشهد الشركة نمو وتطور مستمر وما هو إلا ثمرة تحول عميق لنموذج ريادة الأعمال والسياسات التنموية المعتمدة على مر السنين.

تعمل الشركة منذ نشأتها على وضع نفسها تدريجيا في المراتب الأولى في السوق الوطني للأدوية مستندة في ذلك على خبرتها المكتسبة على مر السنين، وذلك في إطار نموذج الأعمال التي تعطي لنا أفضل صورة للشركة ورؤيتها للاستراتيجية المستقبلية وطموحاتها.

2.4 الاستراتيجية المالية لمؤسسة AZERTY:

تتمثل استراتيجية شركة AZERTY من وجهة نظر مجلس إدارتها في تحقيق نتائج جيدة في المستقبل، وهذا من خلال وضع استراتيجيات دقيقة النضج.

وضع استراتيجية تضمن النجاح لمؤسسة AZERTY مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجها. إذ أصبحت العديد من القضايا مثل المنافسة المتزايدة والتوسع الرهيب الحاصل في سوق انتاج الأدوية، والرعاية الطبية ميسورة التكلفة، وبالتالي الحاجة إلى تعزيز البحث والتطوير أكثر من أي وقت مضى. وقد تم وضع اللبنات الأساسية لمواجهة هذه التحديات وغيرها من قبل مجلس إدارة الشركة، خاصة أن مجلس إدارة الشركة على ثقة أن شركة AZERTY في وضع جيد يمكنها من تحقيق هدفها المتمثل في التغلب على الأمراض المزمنة الخطيرة، وبذلك تحقق نموًا مربحًا.

ومن بين أهم الأهداف الاستراتيجية للشركة، هو وضع خطط إعادة تحديد أولوية الموارد وتوجيهها نحو المجالات الرئيسية للنمو، وترشيد العمليات، وإعادة تحديد وبعث استراتيجية البحث والتطوير، والمشاركة في الأيام الدراسية والبحثية. ولقد آتت هذه التغييرات ثمارها الآن، كما يتضح من تسارع الإنتاج، ومنه زيادة المبيعات على المستوى الوطني والعودة إلى النمو في الأعمال الصيدلانية والانفتاح أمام شراكات استراتيجية.

إن قوة سوق شركة AZERTY وخبرتها في الادوية المحارية للأمراض المزمنة تجعلها شريكًا جذابًا لشركات التكنولوجيا الحيوية المبتكرة، وقد مكّن ذلك من بناء شراكات لدمج التقنيات الجديدة الواعدة.

على المستوى الدولي والوطني، تواجه صناعة الأدوية تحديًا مجتمعيًا مهمًا: كيف يمكنها الاستمرار في الابتكار وتحسين النتائج الصحية مع ضمان حصول أكبر عدد ممكن من الأشخاص على منتجاتنا بسعر مناسب؟ هذا السؤال يتم مناقشتهُ في كل اجتماع لمجلس الإدارة، وتمثل المبادرات لتحسين الوصول إلى الرعاية تقدمًا حقيقيًا نحو حل هذه المعضلة.

مع دخول الشركة عقداً جديداً، تتميز نتائج أعمال شركة AZERTY بالعديد من نقاط القوة إذّ حققت الشركة نتائج مالية قوية للغاية تعكس نموًا متسارعًا على المستوى الوطني؛ كما ساهم ادخال العمليات والمساهمة في المنتجات الجديدة في التطلعات الاستراتيجية التي كانت تطمح لها الشركة.

3.4 أثر تغير سعر الصرف على استراتيجية مؤسسة AZERTY:

بعد الدراسة التطبيقية التي قمنا بها على مستوى مديرية المالية لمؤسسة AZERTY سنقوم بعرض التحاليل التالية للفترة الممتدة بين 2011 إلى 2016:

الشكل 1: أثر تغير سعر الصرف المتوقع على النتيجة السنوية الصافية المتوقعة

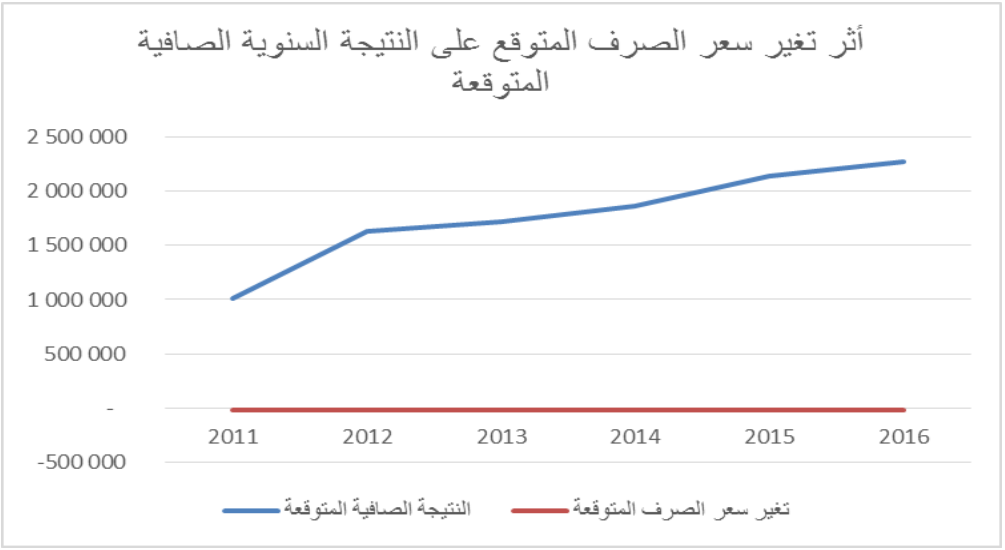

المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على وثائق المؤسسة.

الجدول 1: أثر تغير سعر الصرف المتوقع على النتيجة السنوية الصافية المتوقعة

السنة/البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النتيجة الصافية المتوقعة	1 013 698	1 633 997	1 716 256	1 858 598	2 138 270	2 266 199

تغير سعر الصرف المتوقع	20 000-	20 000-	20 000-	20 000-	20 000-	20 000-

المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول والشكل رقم 01 وحسب التوقعات المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة، توقعت المؤسسة ثبات في خسارة سعر الصرف خلال الفترة المدروسة، كما من خلال الشكل والجدول رقم 01 نلاحظ زيادة مستمرة في النتيجة الصافية المتوقعة خلال نفس الفترة من 2011 إلى 2016.

الجدول 2: أثر تغير سعر الصرف على النتيجة السنوية الصافية

السنة/البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النتيجة الصافية	356 061	455 371	212 036	184 350	105 111	249 486
تغير سعر الصرف	-108 584	-62 504	- 218 859	- 224 849	- 382 332	-333 367

المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على وثائق المؤسسة.

الشكل 2: أثر تغير سعر الصرف على النتيجة السنوية الصافية

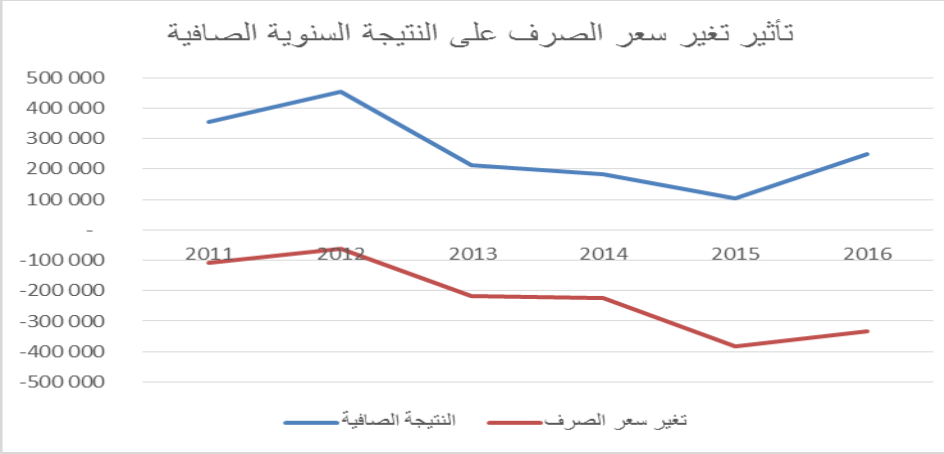

المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول والشكل رقم 02، نلاحظ ارتفاع في النتيجة الصافية لسنة 2012 مقارنة مع سنة 2011، أين عرفت أقصى قيمة لها خلال الفترة المدروسة وهذا تناسبا مع انخفاض خسارة سعر الصرف خلال هذه السنة، بعد ذلك نلاحظ انخفاض في النتيجة الصافية سنة 2013 بالمقارنة

مع سنة 2012 تأثرا بالزيادة في خسارة سعر الصرف، ويستمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 2015 تناسبا مع استمرار الزيادة في خسارة سعر الصرف.

الجدول 3: أثر تغير سعر الصرف على معدل العائد الصافي

السنة/البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النتيجة الصافية	356 061	455 371	212 036	184 350	105 111	249 486
تغير سعر الصرف	-108 584	-62 504	-218 859	- 224 849	-382 332	-333 367
رقم أعمال السنة المالية	4 471 908	5 298 114	4 681 596	4 417 474	3 309 470	3 532 712
معدل العائد الصافي	8%	9%	5%	4%	3%	7%

المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على وثائق المؤسسة.

الشكل 3: أثر تغير سعر الصرف على معدل العائد الصافي

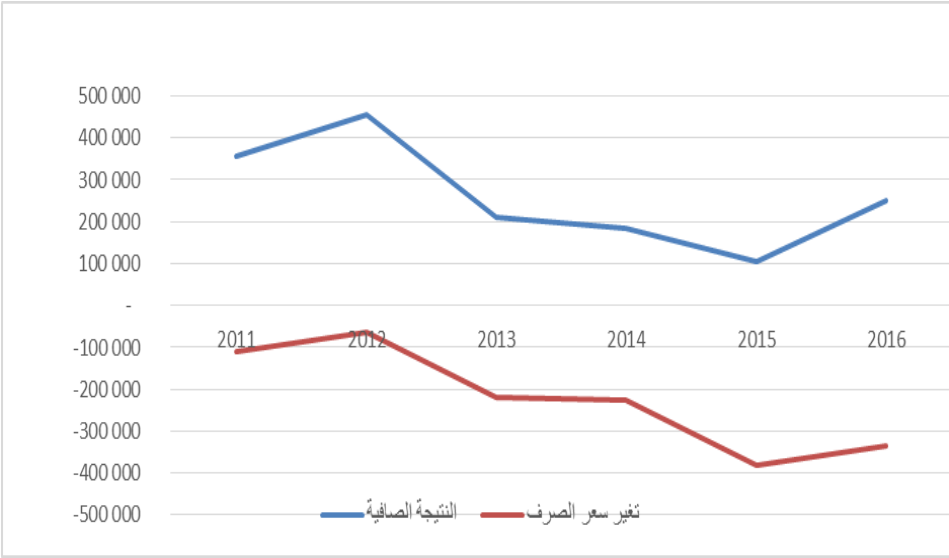

المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على وثائق المؤسسة.

الشكل 4: النتيجة الصافية السنوية / رقم الاعمال السنوي

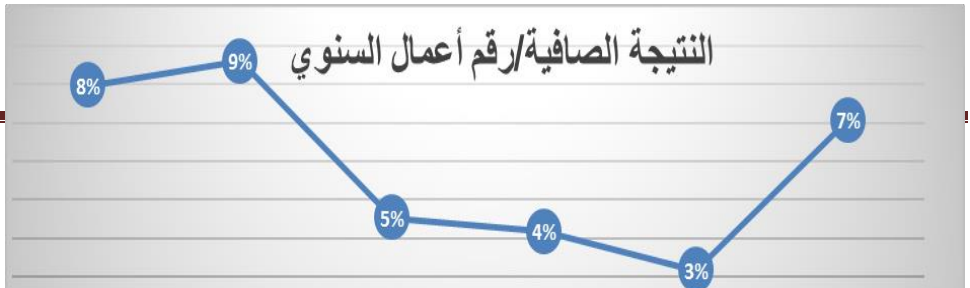

المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 والشكلان رقم 03 و04 أعلاه أن معدل العائد الصافي عرف تغيرات خلال الفترة الزمنية محل الدراسة بداية من سنة 2011، حيث نرى من خلال الجدول أن معدل العائد الصافي كان 8% مقابل التغيير في سعر الصرف الذي كان في حدود 108584- ومع ارتفاع التغيير في سعر الصرف إلى 62504- قابل ذلك زيادة في رقم الأعمال وكذا زيادة في النتيجة الصافية، ومنه زيادة طفيفة في معدل العائد الصافي ليبلغ 9%.

ومع حلول سنة 2013، عرف التغيير في سعر الصرف انخفاض ليبلغ 218859- وانخفاض في رقم الأعمال، ومنه انخفاض طبيعي في النتيجة الصافية، كم انخفض معدل العائد الصافي انخفاض كبير مقارنة مع السنتين السابقتين ليبلغ 5% ليستمر انخفاض معدل العائد السنوي خلال السنتين 2014 و2015 ليبلغ 4% و3% على التوالي، وتجذر الإشارة إلى أنه خلال سنة 2015 كان معدل العائد الصافي في أدنى مستوياتهِ وهذا راجع إلى انخفاض تغيير سعر الصرف ليصل إلى 382332- وهو أعلى مستوى انخفاض بلغه التغيير في سعر الصرف، وبالتوازي مع هذا الانخفاض، نلاحظ انخفاض مبيعات الشركة (رقم الأعمال) سنة 2015 إلى ادنى مستوى له خلال فترة الدراسة، كما انخفضت طبيعيا النتيجة الصافية للشركة لتبلغ 105 111دج وهي أدنى نتيجة صافية حققتها الشركة خلال فترة الدراسة 2011-2016، ومع ارتفاع تغيير سعر الصرف سنة 2016 ليبلغ 333367- والذي قابله زيادة طفيفة في رقم الاعمال والنتيجة الصافية وتحسن في معدل العائد الصافي الذي بلغ 7%.

ختاما، من خلال الدراسة التطبيقية والتحليلية التي قمنا بها عللا مستوى المؤسسة محل الدراسة، توصلنا إلى وجود علاقة سببية لها أثر واضح نتيجة تغير سعر الصرف وانعكاسه على التقارير المالية وهامش الربح المحقق من طرف المؤسسة ، والذي عرف تراجع سلبي متواصل، ومن خلال تحليلنا للبيانات والمنحنيات سجلنا انخفاض في رقم الأعمال في سنة 2013 و2014 ، وذلك راجع للخيار الاستراتيجي التي اتخذته الشركة وهو خيار الإنتاج، حيث زادت قيمة المشتريات لاستيراد المواد الأولية بالمقابل سجل انخفاض في استيراد المنتوجات النهائية الموجهة لإعادة البيع.

5. خاتمة:

تناولت هذه الدراسة أثر تغير سعر الصرف على استراتيجية المؤسسة، حيث قدمنا الإطار النظري لسعر الصرف والاستراتيجية المالية، وأثر تغير سعر الصرف على الاستراتيجية المالية لمؤسسة AZERTY كما أخضعنا الجانب النظري الى دراسة تطبيقية كانت على مستوى شركة AZERTY، حيث قمنا بتحليل بيانات الشركة وذلك للفترة الممتدة من سنة 2011 الى غاية 2016. حيث بينت أن الشركة محل الدراسة تقوم بمعاملات دولية تشمل عمليات الشراء تتم بعملات أجنبية ينتج عنها فروق صرف يمكن أن تمثل ربح أو خسارة نتيجة التقلبات في أسعار الصرف اليومية واختلاف زمن التسوية عن زمن ابرام المعاملة، مما يؤثر بشكل مباشر على تكاليف المؤسسة وإيراداتها، وبالتالي يؤثر على التقارير المالية التي تعتبر الوسيلة المثلى للإفصاح عن الاستراتيجية المالية.

من خلال هذه الدراسة يمكننا استنتاج النقاط التالية:

- أهمية سعر الصرف في المعاملات الأجنبية، حيث أصبح الشغل الشاغل للمؤسسات الاقتصادية.
- تقلبات أسعار الصرف تؤثر على النتيجة المالية في شركة AZERTY سلبا معظم فترة الدراسة من سنة (2011-2016) حيث عرفت تراجع متواصل ناتج عن ارتفاع خسارة سعر الصرف خاصة من سنة 2013 إلى سنة 2015.
- تقلبات أسعار الصرف تؤثر على معدل العائد الصافي في شركة AZERTY سلبا معظم فترة الدراسة من سنة (2011-2016)، حيث عرف تراجع متواصل ناتج عن ارتفاع خسارة سعر الصرف خاصة من سنة 2013 إلى سنة 2015.

- أثر تغير سعر الصرف على الاستراتيجية المالية للمؤسسة AZERTY واتخاذ عنصر الإنتاج كخيار استراتيجي للمؤسسة.

من خلال هذه الدراسة يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- الاهتمام بالمعاملات بالعملات الأجنبية في المؤسسات الاقتصادية وذلك بسبب تغير وتذبذب أسعار الصرف.
- مراقبة أسعار صرف العملات الأجنبية بصفة يومية وما يحدث عليها من تغيرات.
- على المؤسسة المضي قدما في الخيار الاستراتيجي المتعلق بالإنتاج والبحث عن فرص أخرى أكثر ربحية.
- العمل على تقليل تكاليف ونفقات الاستيراد قدر ما أمكن لتجنب أي مخاطر قد تهدد مستقبل الشركة.
- فتح حساب خاص لدى البنك وشراء قيمة للعملة الصعبة لتفادي أي خسارة يمكن أن تكون.

يفتح موضع هذا البحث افاق واسعة يمكن صياغتها كالتالي:

- كيف يمكن للمؤسسة اختيار الاستراتيجية الملائمة لمواجهة أثر تغير سعر الصرف؟
- ماهي الوسائل الممكنة والمتاحة لتطبيق الاستراتيجية المختارة؟

7. قائمة المراجع:

بوخاري لحلو موسى. (2010). سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية. بيروت: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

رصيد امين. (2013). سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات. بيروت: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

عبد الحسن جليل الغالبي. (2011). سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات). الاردن: دار الصفاء

قدي عبد المجيد. (2003). مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية". الجزائر: ديوان المطبوعات.

بن الضب عبد الله. (2011). كفاء الاسواق المالية وتكاملها، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية

حراد مريم. (2012). دراسة تحليلية قياسية لأثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية حالة الجزائر 1970_2007. الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

سيدهم جمال ايت. (2000_2001). سلوك بعض المتغيرات الكلية نتيجة تغير اسعار الصرف دراسة حالة اقتصاد الجزائر. الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر .

صحراوي سعيد. (2010). محددات سعر الصرف "دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي ". تلمسان، مذكرة ماجيستير.

موري سمية. (2010). اثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية –دراسة حالة الجزائر–. تلمسان، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان.

العباس بلقاسم. (11, 2003). سياسات أسعار الصرف. سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، 3. الكويت.

شلالي عبد القادر، وحميد قرومي. (2017). الاستراتيجية محمد والتخطيط المالي. البويرة، كلية العلوم الاقتصادية جامعو اكلي مخند اولحاج، الجزائر

صلاح الدين حامد. (2011). اسعار صرف العملات. مجلة اضاءات مالية ومصرفية، 12.

لزعر علي، وسمير ايت يحي. (2012). معدل سعر الصرف الفعلي وتنافسية الاقتصاد الجزائري. مجلة الباحث،

Rosenberg, M. (1996). currencey forecasting, A guide to Fundametal & Technical Models of Exchange Rate.